



مساهمة اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بشأن الحق في التعليم: المناهج وطرائق التدريس والتقييم مقدمة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم يناير 2026

❖ نبذة عن اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

أنشئت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان عام 2008 بموجب المرسوم السلطاني رقم (2008/124)، بوصفها مؤسسة وطنية مستقلة تُعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سلطنة عُمان. وتأكيداً على أهمية اللجنة ومكانتها، صدر المرسوم السلطاني رقم (2022/57) بإعادة تنظيمها ووضع إطار جديد لعملها، بما عزز استقلاليتها الكاملة في ممارسة مهامها. وتعمل اللجنة بوصفها آلية وطنية مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومتابعتها على الصعيدين الوطني والدولي.

ويعكس إنشاء سلطنة عُمان للجنة العُمانية لحقوق الإنسان إدراكها لأهمية حماية هذه الحقوق وصونها، فضلاً عن التزامها بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وتضطلع اللجنة بالاختصاصات الآتية:

1. وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان.
2. متابعة حماية حقوق الإنسان والحريات في سلطنة عُمان وفقاً للنظام الأساسي للدولة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون سلطنة عُمان طرفاً فيها، والقوانين النافذة.
3. متابعة الملاحظات التي تثيرها الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان في سلطنة عُمان، والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها ومعالجتها والرد عليها.
4. تقديم المشورة إلى جهات الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات، والمساهمة في إعداد التقارير المتعلقة بهذه الموضوعات.
5. رصد أي انتهاكات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، والمساعدة في معالجتها.
6. إجراء زيارات ميدانية للسجون وأماكن الاحتجاز والمستشفيات والتجمعات العمالية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان فيها.
7. تلقي البلاغات المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها، وتقديم التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة، ومتابعة ما يتم بشأنها.
8. التعاون مع الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وإعداد التقارير، والمشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
9. تنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية والندوات المتعلقة بحقوق الإنسان بالتنسيق مع الجهات المعنية.
10. تمثيل سلطنة عُمان في المؤتمرات والفعاليات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

❖ نظرة عامة

تشير اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان إلى أن سلطنة عُمان تتبنى إطاراً تشريعياً وتنظيماً متكاملًا لتنظيم المناهج الدراسية، يتماشى مع التوجهات الوطنية، مثل رؤية عُمان 2040 وفلسفة التعليم في سلطنة عُمان، ويتوافق كذلك مع الأهداف الدولية للتعليم المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها ضمان الحق في التعليم وتمكين جميع المتعلمين من اكتساب المعارف والمهارات والقيم اللازمة للحياة والمواطنة والانتماء الاجتماعي.

ويُعد الإطار العام لمفاهيم المناهج الدراسية في سلطنة عُمان إحدى الوثائق الداعمة الرئيسة في هذا الصدد؛ إذ يهدف إلى تحديد المفاهيم العامة وآليات دمجها في المناهج الدراسية، ويتضمن مفاهيم مرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التعليم، إلى جانب قيم المواطنة والهوية والتسامح والتنمية المستدامة وغيرها.

❖ التشريعات والسياسات الوطنية

من أبرز التشريعات والسياسات الوطنية ذات الصلة بالمناهج الدراسية في سلطنة عُمان ما يأتي:

1. **قانون التعليم المدرسي** الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2023/31)، الذي يضع الأسس التنظيمية للتعليم المدرسي، ويؤكد إلزامية التعليم الأساسي ومسؤولية الدولة عن توفيره وضمانه، بما يعكس التزام سلطنة عُمان بمبدأ الحق في التعليم.

2. الأطر المرجعية المنظمة لتطوير المناهج الدراسية، مثل الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، وفلسفة التعليم في سلطنة عُمان، والإطار العام لمعايير المناهج العُمانية، إلى جانب التوجيهات والقرارات ذات الصلة المنظمة للمعايير التعليمية ومخرجات التعلم.
3. دور الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في تطوير نظام وطني لضمان الجودة وتقييم المدارس الحكومية والخاصة، بما يعزز جودة التعليم ومخرجاته وفعالية تطبيق المناهج الدراسية.

1. تصوّر المناهج وتصميمها وتنفيذها

- (أ) إلى أي مدى تراعي نظم المناهج احتياجات التعلم واكتساب المعرفة للاستجابة للتحديات المعاصرة، مع ضمان اكتساب المهارات والكفاءات الحياتية في الوقت ذاته؟ وما التحديات القائمة؟
- الإجابة:

تشير اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان إلى أن تنظيم المناهج الدراسية في سلطنة عُمان يوازن بين اكتساب المعارف الأساسية، بما في ذلك المفاهيم العلمية واللغوية والثقافية، وتنمية المهارات والكفاءات، مثل مهارات التفكير والابتكار وحل المشكلات والمهارات الرقمية ومهارات الحياة والعمل. ويتجلى ذلك من خلال:

- تطوير المناهج استناداً إلى مخرجات تعلم واضحة ومعايير محددة ضمن إطار المناهج العُمانية.
- دمج المفاهيم الحديثة في المناهج وفقاً للإطار العام لمفاهيم المناهج، بما في ذلك المفاهيم المتعلقة بالحقوق والهوية والتنمية المستدامة والحق في التعليم.
- تحديث أساليب تقديم المحتوى بما يتماشى مع التحول الرقمي وتطوير الموارد التعليمية التفاعلية.

وعلى الرغم من هذه المرونة، تواجه المناهج عدداً من التحديات، أبرزها الوتيرة المتسارعة للتغيرات العالمية، رقمياً ومعرفياً، مقارنة بدورات تطوير المناهج، والتفاوت في جاهزية البنية الأساسية الرقمية والتكنولوجية بين المدارس في ظل التغيرات المتسارعة.

(ب) كيف تدمج المناهج فهم الثقافات المختلفة واللغات المحلية والمعارف المحلية ونظم المعرفة الموازية؟

الإجابة:

تشير اللجنة إلى أن المناهج الدراسية في سلطنة عُمان تدمج فهم الثقافات المختلفة والمعارف المحلية من خلال عدة نهج، أبرزها:

1. تعزيز الهوية الوطنية العُمانية واللغة العربية ضمن المناهج من خلال محتوى الكتب الدراسية والأنشطة والمشروعات.
2. إدراج موضوعات قيمية وحقوقية، مثل التسامح والتعايش ونبذ التطرف، بما يحقق الأهداف التعليمية المرتبطة بفهم الثقافات المختلفة.
3. توظيف البيئة العُمانية كمصدر للتعلم، بما يشمل المجتمع والتراث والجغرافيا المحلية والتاريخ والحرف والصناعات التقليدية.
4. تفعيل الإطار العام لمفاهيم المناهج بوصفه مرجعاً لدمج المفاهيم الوطنية والعالمية، بما في ذلك المفاهيم الداعمة لمبدأ الحق في التعليم ومبادئ الإنصاف والعدالة.

كما تشير اللجنة إلى أن المناهج تتضمن أشكالاً من المعرفة المحلية المرتبطة بالبيئة العُمانية، مثل الممارسات التقليدية في الزراعة وصيد الأسماك وإدارة المياه، ومنها نظم الأفلاج، وربطها بالمفاهيم العلمية الحديثة، بما يعكس التكامل بين المعرفة المدرسية ونظم المعرفة الموازية. وتعزز الأنشطة التعليمية كذلك الحوار الثقافي واحترام التنوع وتقدير خبرات المجتمع المحلي، مع تنمية مهارات التفكير النقدي التي تمكن المتعلمين من المقارنة بين نظم المعرفة



المختلفة وفهمها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية. وبهذه الطريقة، تسهم المناهج العُمانية في إعداد متعلمين معترزين بهويتهم، ومنفتحين على الثقافات الأخرى، وقادرين على دمج المعارف المحلية والعالمية بصورة متكاملة.

(ج) هل توجد أي قيود تتعلق بمواد دراسية محددة؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى توضيح الأسباب.

الإجابة:

تشير اللجنة إلى وجود بعض الضوابط التنظيمية المطبقة على مواد محددة في المناهج العُمانية، استناداً إلى اعتبارات تربوية وثقافية ووطنية. وتشمل هذه المواد التربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية، حيث يخضع المحتوى لضوابط دقيقة لضمان توافقه مع المبادئ الدينية والهوية الوطنية والسياسات التعليمية للدولة، بما يحول دون إدراج مفاهيم أو ممارسات تتعارض مع قيم المجتمع. كما تضع المناهج ضوابط لاختيار النصوص والموضوعات في مادتي اللغة العربية واللغات الأجنبية، بما يضمن ملائمتها للفئة العمرية والسياق الثقافي المحلي، وملاءمة المحتوى من الناحيتين الأخلاقية والتربوية. وتشير اللجنة إلى أن الهدف من ذلك ليس تقييد الحق في المعرفة، وإنما تنظيم المحتوى بما يعزز التعليم المتوازن ويحمي المتعلمين من الضرر الفكري أو المعلومات المضللة.

(د) هل تتسم عملية تصميم المناهج واعتمادها بالمرونة وقابلية التكيف؟ وهل تنعكس التحديات الناشئة أو التغيرات المجتمعية في مراجعات المناهج؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما التحديات؟

الإجابة:

تشير اللجنة إلى أن عملية تصميم المناهج المدرسية واعتمادها في سلطنة عُمان تتسم بدرجة من المرونة والتطوير التدريجي، وتستند إلى أطر مرجعية وطنية تضعها وزارة التربية والتعليم، مع مراعاة التوجهات الاستراتيجية للدولة، ولا سيما رؤية عُمان 2040.

وتخضع المناهج لعمليات مراجعة وتطوير دورية تهدف إلى موازنة المحتوى التعليمي مع التطورات التربوية والتغيرات المجتمعية، من خلال دمج مفاهيم حديثة، مثل التحول الرقمي، والتعلم القائم على الكفاءات، ومهارات المستقبل، والاستدامة.

وتنعكس التحديات الناشئة في مراجعات المناهج من خلال تحديث مخرجات التعلم، ودمج الموضوعات متعددة التخصصات، وتعزيز مهارات التفكير النقدي والابتكار والتعلم الذاتي، إلى جانب تطوير أساليب التدريس والتقييم الداعمة للتعلم النشط. كما تستفيد عملية تطوير المناهج من نتائج البحوث التربوية والتغذية الراجعة من الميدان التربوي والتجارب الدولية المقارنة.

ومع ذلك، تشير اللجنة إلى أن مرونة المناهج تواجه عدداً من التحديات، منها ضرورة موازنة التحديثات السريعة مع الموارد البشرية والمالية المتاحة، وضمان جاهزية المعلمين لتنفيذ التغييرات، وطول إجراءات الاعتماد في بعض الحالات، وضرورة تحقيق التوازن بين الانفتاح على التغيرات العالمية والمحافظة على الهوية والقيم الوطنية. وعليه، يمكن وصف المناهج العُمانية بأنها قابلة للتكيف والتطوير المستمر، وإن كانت هذه المرونة تتأثر أحياناً بعوامل تنظيمية وتنفيذية تتطلب متابعة مستمرة.

(هـ) من هم أصحاب المصلحة المشاركون في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج؟ وهل تتاح مساحة لمشاركة الأوساط الأكاديمية والمعلمين والطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي؟ وما الضمانات القائمة لمنع التأثير غير المبرر أو تضارب المصالح، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص؟ يرجى تقديم أمثلة.

الإجابة:

تُعد وزارة التربية والتعليم الجهة الرئيسية المسؤولة عن تصميم المناهج المدرسية وتطويرها واعتمادها في سلطنة عُمان، ممثلة في المديرية العامة لتطوير المناهج من خلال المختصين بالمناهج في مختلف المواد الدراسية. وتشير اللجنة إلى إتاحة فرص للمعلمين والمشرفين التربويين للمشاركة من خلال فرق تطوير المناهج وتقديم الملاحظات بشأن محتواها.

ويشارك الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي بصورة غير مباشرة من خلال استطلاعات الرأي ونتائج التقييمات الوطنية والدولية والتغذية الراجعة الواردة من الميدان التربوي، إلى جانب الاستفادة من خبرات المجتمع المحلي في بعض الموضوعات، ولا سيما المتعلقة بالتراث والبيئة والثقافة الوطنية.

كما تشير اللجنة إلى أن عملية تطوير المناهج في سلطنة عُمان تخضع لضوابط تنظيمية واضحة لمنع التأثير غير المبرر وتضارب المصالح، ومنها:

- اعتماد أطر وطنية ومعايير تعليمية توجه عملية اختيار المحتوى.
- إخضاع المناهج لمرحلة متعددة من المراجعة والتحقق العلمي والتربوي قبل اعتمادها.
- ضمان الفصل بين اتخاذ القرارات التعليمية والجهات التجارية أو القطاع الخاص، بحيث يقتصر دور القطاع الخاص، إن وجد، على الجوانب الفنية أو الطباعة دون التدخل في المحتوى.
- الالتزام بالقيم الوطنية والمبادئ الدينية والثقافية بوصفها مرجعية حاكمة لأي عملية لتطوير المناهج.

ومن الأمثلة العملية على ذلك:

- تشكيل لجان لتطوير المناهج ومواءمتها تضم أكاديميين ومعلمين لمراجعة مناهج العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية وتقنية المعلومات والعلوم البيئية بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- مراجعة محتوى الدراسات الاجتماعية والتربية الإسلامية لضمان اتساقه مع الهوية الوطنية ومنع أي تأثير خارجي غير مبرر.

2. طرائق التدريس والتعلم الصفي

(أ) كيف يتم تدريب المعلمين ودعمهم لتطبيق طرائق تدريس تتمحور حول المتعلم وتتسم بالشمول والمشاركة؟ وما العوامل التي تحد من قدرتهم على القيام بذلك؟

الإجابة:

تشير اللجنة إلى أن المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين يؤدي دورًا محوريًا في تدريب المعلمين ودعمهم لتبني طرائق تدريس تتمحور حول المتعلم وتتسم بالشمول والمشاركة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للتعليم والأطر الدولية.

ويُنظم التطوير المهني للمعلمين من خلال نهج شامل يتضمن برامج استراتيجية طويلة الأجل، وبرامج وطنية، وبرامج تدريبية موجهة قصيرة الأجل. وتركز هذه البرامج على منهجيات التعلم النشط، والتعليم المتميز، وممارسات التعليم الشامل، والتقييم التكويني، واستراتيجيات إشراك الطلبة.

ويُقدم التدريب من خلال نهج مدمج يجمع بين التدريب الحضوري والتعلم عبر الإنترنت والممارسة المهنية في بيئة العمل، بما يمكن المعلمين من تطبيق المعارف المكتسبة مباشرة في سياقاتهم الصفية.

كما يدمج المعهد مجتمعات التعلم المهني وممارسات الإرشاد والمهام المدرسية لدعم التغيير المستدام في الممارسات التربوية. ويُشجع المعلمون على التأمل في ممارساتهم التدريسية، وتحليل البيانات الصفية، والتعاون في وضع حلول تستجيب للاحتياجات المتنوعة للمتعلمين، بمن فيهم الطلبة ذوو صعوبات التعلم والطلبة الموهوبون والطلبة الذين يحتاجون إلى دعم نفسي واجتماعي.

إضافة إلى ذلك، تتناول بعض البرامج التدريبية المتخصصة التعلم الاجتماعي والعاطفي، والصحة النفسية والرفاه، والنهج المراعية للصدمات، والتعليم الشامل، ولا سيما من خلال البرامج الموجهة إلى الأخصائيين الاجتماعيين

والنفسيين في المدارس، والمعلمين الأوائل، ومديري المدارس، والمشرفين. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز قدرة الكوادر التعليمية على إيجاد بيئات تعلم آمنة وشاملة وداعمة. ومع ذلك، تشير اللجنة إلى وجود عدة عوامل قد تحد من قدرة المعلمين على التطبيق الكامل لطرائق التدريس المتمحورة حول المتعلم والشاملة للجميع، ومنها تفاوت سياقات المدارس ومواردها، وضغوط أعباء العمل، وضيق الوقت اللازم للممارسة المهنية المستدامة، والتفاوت في التدريب السابق للمعلمين ومدى استعدادهم للتغيير التربوي. ولمعالجة هذه التحديات، يواصل المعهد توسيع أساليب التدريب المرنة، وتعزيز منصات التعلم الرقمي، وتقوية آليات الإرشاد والمتابعة، وزيادة موازنة التطوير المهني مع احتياجات المدارس والأولويات الاستراتيجية، بما يدعم التعلم المهني المستمر طوال المسار الوظيفي للمعلمين.

3. تقييم الطلبة

(أ) كيف تتوافق نظم التقييم مع أهداف التعليم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؟ يرجى توضيح التوازن بين النهج الشامل والتكويني والمرن وبين التقييمات الموحدة أو عالية الأهمية.

الإجابة:

تشير اللجنة إلى أن التعليم في سلطنة عُمان يهدف إلى تحقيق النمو الكامل للشخصية الإنسانية، وتعزيز الإنصاف والمشاركة الفاعلة في المجتمع، بما يتوافق مع المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتوافق نظم التقييم مع هذه الأهداف من خلال السياسات التعليمية الوطنية التي تنفذها وزارة التربية والتعليم وتسترشد برؤية عُمان 2040، التي تؤكد جودة التعليم وتمحوره حول المتعلم وتنمية رأس المال البشري. في الصفوف من الأول إلى الرابع، يُقيم أداء الطلبة ويُقاس مستوى تحصيلهم الدراسي من خلال نظام التقييم المستمر، دون إجراء اختبار نهائي شامل في نهاية العام. أما في الصفوف من الخامس إلى الثاني عشر، فيُطبق نظام الفصول الدراسية، بحيث يمثل متوسط أداء الطالب خلال الفصل الدراسي النتيجة النهائية للعام الدراسي، وتتضمن كل مادة دراسية اختباراً نهائياً في نهاية الفصل إلى جانب أدوات التقييم المستمر. وفي الصفوف من الأول إلى العاشر، تعطي سلطنة عُمان الأولوية للتقييم المستمر والتكويني، بما يشمل تكييف التدريس، وتقديم التغذية الراجعة، والتقييم الذاتي للطلاب. وتدعم هذه النهج التعلم الشامل، وتحد من الاستبعاد الأكاديمي المبكر، وتمكّن المعلمين من تقديم التغذية الراجعة والدعم الموجه في الوقت المناسب. وفي مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، أي الصفين الحادي عشر والثاني عشر، تؤدي الاختبارات الوطنية الموحدة وظائف مهمة تتعلق بمنح الشهادات والانتقال بين المراحل والمساءلة على مستوى النظام التعليمي. وتُستكمل هذه التقييمات عالية الأهمية بالتقييم التكويني المستمر لضمان أن يعكس تحصيل الطلبة عملية تعلم مستمرة، وليس نتائج اختبار واحد فقط.

وبوجه عام، تشير اللجنة إلى أن نظام التقييم في سلطنة عُمان يسعى إلى تحقيق التوازن بين النهج الشامل والتكويني والمرن ومتطلبات التقييم الموحد، بما يتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويدعم هذا الإطار المتوازن جودة التعليم والإنصاف ورفاه المتعلمين، مع تلبية أولويات التنمية الوطنية.

(ب) إلى أي مدى تكفل ممارسات التقييم الحالية الحماية من التمييز والإفراط في التوحيد والاستيعاب الثقافي؟ يرجى تقديم أمثلة على التدابير المتخذة لضمان الإنصاف للمتعلمين الذين يواجهون عوائق لغوية أو اجتماعية واقتصادية أو مرتبطة بالإعاقة أو بالموقع الجغرافي. وهل توجد أمثلة على نهج محلية أو متجذرة ثقافياً أو مطورة مجتمعياً لتعريف التعلم الناجح وتقييمه؟

الإجابة:



تشير اللجنة إلى أن ممارسات التقييم الحالية في سلطنة عُمان تتضمن تدابير تهدف إلى حماية المتعلمين من التمييز والإفراط في التوحيد والاستيعاب الثقافي، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتُطور المناهج والتقييمات الوطنية مركزياً لضمان الإنصاف، مع إتاحة مجال للتقييم المدرسي الذي يراعي السياقات المتنوعة للمتعلمين. ولمعالجة العوائق اللغوية، تُعد اللغة العربية اللغة الأساسية للتدريس والتقييم، بما يضمن سهولة الوصول للمتعلمين، مع تقديم دعم موجه للطلبة الذين يواجهون صعوبات في القراءة والكتابة في الصفوف الأولى.

كما يجري التخفيف من أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي من خلال التعليم الحكومي المجاني، ومعايير التقييم الموحدة، والتقييم التكويني المدرسي الذي يقلل من الاعتماد على الاختبارات عالية الأهمية وحدها.

وفيما يتعلق بالمتعلمين ذوي الإعاقة، تشير اللجنة إلى أن وزارة التربية والتعليم توفر تيسيرات في التقييم وأدوات مكيفة وخططاً تعليمية فردية، حسب الاقتضاء، بما يكفل تكافؤ الفرص لإظهار مستوى التعلم. كما يُدعم الإنصاف الجغرافي من خلال المعايير الوطنية الموحدة وتدريب المعلمين ونظم الإشراف التي تهدف إلى ضمان الاتساق في جودة التقييم بين المدارس في المناطق الحضرية والريفية.

وتؤكد اللجنة كذلك أن سلطنة عُمان تعزز النهج المتجذرة ثقافياً في التقييم من خلال المشروعات والمهام العملية والأنشطة المرتبطة بالبيئة المحلية والتراث والثقافة والحياة المجتمعية. وتتضمن مواد، مثل الدراسات الاجتماعية والتربية الإسلامية والمهارات الحياتية، محتوى ذا صلة بالسياق المحلي، بما يمكن الطلبة من إظهار تعلمهم بطرائق ذات دلالة ثقافية.

وتساعد هذه الممارسات على ضمان دعم التقييم للشمول والهوية الثقافية والإنصاف، مع الحفاظ على الاتساق والجودة على المستوى الوطني.

(ج) كيف تدعم ممارسات التقييم كرامة جميع المتعلمين والتربويين ودفاعيتهم ورفاههم؟ وهل توجد ضغوط أو آثار غير مقصودة أو أشكال معروفة من التوتر مرتبطة بالاختبارات أو أنظمة التفتيش؟

الإجابة:

كما ورد في الإجابات السابقة، تشير اللجنة إلى أن نظام التقييم في سلطنة عُمان يسعى إلى صون كرامة المتعلمين والتربويين وتعزيز دفاعيتهم ورفاههم من خلال الجمع بين النهج التكويني والشامل والدامج والاختبارات الموحدة. ومع ذلك، قد تؤدي الاختبارات الوطنية عالية الأهمية، ولا سيما في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي (الصفان 11 و12)، إلى ضغوط على الطلبة والمعلمين. وتشير التقارير إلى وجود ضغوط مرتبطة بالاستعداد للاختبارات وتوقعات الأداء وأنظمة التفتيش، الأمر الذي قد يؤثر في الرفاه إذا لم تتم موازنته بالتقييم الصفي الداعم والتوجيه. وتشير اللجنة إلى أن هذه المخاوف تُعالج من خلال التقييم التكويني، وبرامج التوجيه المهني والوظيفي، وإصلاحات المناهج المصممة لتعزيز النهج المتمحور حول المتعلم، وتنمية القدرة على الصمود، والمحافظة على بيئة تعليمية إيجابية.

(د) كيف يتم دعم استقلالية المعلمين في مجال التقييم؟ وهل يمكنهم استخدام نماذج تقييم بديلة، مثل ملفات الإنجاز، والتقييم القائم على المشروعات، ومهام الأداء، وعروض نواتج التعلم، والتقييم الذاتي أو تقييم الأقران؟ وهل يُسمح للمعلمين بتكييف أساليب التقييم مع الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين؟

الإجابة:

في نظام التقييم العُماني، تشير اللجنة إلى تشجيع المعلمين على استخدام مجموعة متنوعة من أدوات التقييم التي تدعم التعلم الفردي والجماعي على حد سواء. وتشمل هذه الأدوات ملفات الإنجاز، والتقييم القائم على المشروعات، ومهام الأداء، والعروض التقديمية، وعروض نواتج التعلم، والتقييم الذاتي، وتقييم الأقران.

كما تُعد الملاحظة اليومية، وطرح الأسئلة الصفية، والعروض التقديمية، والأعمال الكتابية، والمشروعات أمثلة على استخدام التقييم بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملية التدريس.

ويُسمح للمعلمين كذلك بتكييف أساليب التقييم لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين. وتمكن هذه المرونة المعلمين من تنويع مهام التقييم وفقاً لقدرات الطلبة وأنماط تعلمهم ومستويات استعدادهم، مع الالتزام في الوقت ذاته بمعايير المناهج الوطنية ومخرجات التعلم. ومن خلال استخدام استراتيجيات تقييم متنوعة ومرنة، يمكن للمعلمين ضمان التقييم المنصف والممارسات الشاملة وتقديم تغذية راجعة هادفة تدعم تقدم الطلبة. وبوجه عام، يولي نظام التقييم في سلطنة عُمان أهمية للحكم المهني للمعلم ويعزز ممارسات التقييم المتوازنة التي تسهم في تنمية التحصيل الأكاديمي والمهارات الحياتية الأساسية من خلال العمل الفردي والتعاوني.

(٥) هل ترتبط ميزانيات المؤسسات التعليمية بأداء الطلبة؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فإلى أي مدى؟ وما الضمانات القائمة للحماية من الضغوط غير المبررة الناجمة عن تصنيفات المدارس أو الاختبارات التجارية أو الجهات الخارجية؟

الإجابة:

في سلطنة عُمان، لا ترتبط ميزانيات المؤسسات التعليمية بأداء الطلبة أو تصنيفات المدارس. ولا يوجد نظام تمويل قائم على الأداء يكافئ المدارس أو يعاقبها مالياً وفقاً لنتائج الاختبارات. وعلى الرغم من أن التمويل لا يعتمد على الأداء، يُقِيم أداء المدارس من خلال عمليات منظمة لضمان الجودة. وتسهم الجهات المختصة بضمان الجودة في تقييم جودة المخرجات التعليمية وضمانها من خلال وضع المعايير الوطنية ومراجعة المؤهلات ودعم أطر التقييم التي تساعد على متابعة الفاعلية المؤسسية ومدى توافقها مع معايير التعلم الوطنية. وتُستخدم هذه التقييمات لتحسين النظام وتعزيز الجودة، وليس لتحديد ميزانيات المدارس. وتشمل الضمانات القائمة ما يأتي:

- الإشراف المركزي لوزارة التربية والتعليم على القرارات المتعلقة بالمناهج والتقييم والتمويل.
 - وضع أطر وطنية للتقييم تهدف أساساً إلى متابعة مخرجات التعلم وتحسين جودة التدريس، وليس إلى تصنيف المدارس علناً.
 - تطبيق آليات للمساءلة المهنية، مثل الإشراف والتقييم الذاتي للمدارس وخطط التحسين، تركز على التطوير والدعم بدلاً من الآثار المالية.
 - المشاركة في الدراسات الدولية، مثل TIMSS وPIRLS، لأغراض المقارنة المرجعية والتحليل على مستوى النظام التعليمي فقط، وليس لتصنيف المدارس أو تقييم المعلمين بصورة فردية أو تخصيص الميزانيات.
 - تطبيق عمليات تقييم ذات توجه تطويري تركز على التحسين بدلاً من المنافسة.
- وبوجه عام، يركز النظام العُماني على الإنصاف والاستقرار والتحسين المستمر، بما يتيح للمدارس التركيز على تعزيز عمليتي التعليم والتعلم دون ضغوط مالية مرتبطة بأداء الطلبة أو التصنيفات الخارجية.

(و) كيف تعترف نظم التقييم بالتعلم الاجتماعي والعاطفي والإبداع والتعاون وحل المشكلات وغيرها من الكفاءات التي يصعب قياسها من خلال الاختبارات الموحدة؟ يرجى تقديم أمثلة على الحالات التي تُقِيم فيها هذه الكفاءات بصورة هادفة.

الإجابة:

تشير اللجنة إلى أن الكفاءات، مثل التعلم الاجتماعي والعاطفي والإبداع والتعاون وحل المشكلات، يمكن تقييمها على نحو أفضل من خلال نهج تتجاوز الاختبارات الموحدة. وتتيح المشاركة الصفية، وملفات الإنجاز، والعمل القائم على المشروعات، والأداء العملي، والملاحظة الصفية، والتقييم الذاتي وتقييم الأقران تقييم هذه المهارات بصورة هادفة في سياقات واقعية.

وفي سلطنة عُمان، تعكس الإصلاحات التعليمية المستمرة بصورة متزايدة هذا التوجه من خلال دمج هذه الأساليب لدعم التنمية الشاملة للمتعلمين بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.



فعلى سبيل المثال، يتيح التعلم القائم على المشروعات في المدارس العُمانية للطلبة العمل ضمن فرق لدراسة قضايا بيئية أو اجتماعية محلية، حيث يقيم المعلمون التعاون والتواصل وحل المشكلات باستخدام معايير تقييم واضحة. كما تقدم ملفات إنجاز الطلبة وعروضهم التقديمية أدلة على الإبداع والتأمل على مدى فترة زمنية، في حين تتيح أدوات الملاحظة الصفية والتقييم الذاتي رصد المهارات الاجتماعية والعاطفية، مثل المثابرة وتحمل المسؤولية.